تعريف الهيئات الاستشارية الإدارية

يعرفها الأستاذ محمد فؤاد مهنا بأنها تلك الهيئات الفنية التي تعاون أعضاء السلطة الإدارية بالآراء الفنية المدروسة في المسائل الإدارية التي تدخل في اختصاصهم، وتتكون هذه الهيئات من عدد من الأفراد المتخصصين في فرع معين من فروع المعرفة، يجتمعون في هيئة مجلس للمداولة والمناقشة والبحث وإبداء الرأي في المسائل التي تعرض عليهم.

أما الدكتور سيد محمود الهواري فيرى بأنها تلك الأجهزة المعاونة في تخفيف العبء الذهني والعصبي على الإدارة العليا والمساهمة في التنسيق والوحدة في الجهد الجماعي.

و يعرفها الدكتور سليمان محمد الطهاوي بأنها هيئات إدارية تقوم أصلا لمعاونة الهيئات التنفيذية الرئيسية، فهي من هذه الناحية شبيهة إلى حد ما بالهيئات الفنية المساعدة ولكنها تختلف عنها في وظيفتها إلى حد كبير، فالهيئات الإدارية الاستشارية تنحصر وظيفتها في الإعداد والتحضير والبحث، ثم تقديم النصح للجهة الإدارية التي تملك إصدار القرار.

الطبيعة القانونية للهيئات الاستشارية

تصدر الهيئات الاستشارية آراء و توصيات للهيئات التنفيذية الرئيسية، كما هو دال عليها اسمها فطبيعتها استشارية مما يوحي بكون الآراء الصادرة عنها في حالات كثيرة تفتقد لعنصر الالزام، لأنها مجرد آراء و وجهة نظر مصدرها أخصائيين في مجال محدد، و من هنا فهي لا تلزم الجهة التي طلبت الاستشارة.

و إذا ما اعتبرت السلطة المستشيرة نفسها مرتبطة و ملزمة بالعمل الاستشاري تكون قد خالفت قواعد اختصاصها، كما أن الهيئة الاستشارية التي تدلي برأيها تخرج هي الأخرى عن مدى اختصاصها إذا ما اعتقدت أن رأيها له صفة الالزام. فالقاعدة العامة: أن السلطة المستشيرة لا يمكنها أن تتقيد بمحتوى الاستشارة فحريتها كاملة في اتخاذ قرار معين إلا إذا ألزمها القانون بذلك، لكن دون أن ينفي ذلك ما لهذه الآراء أو ما يمكنها ممارسته من قوة تأثير على السلطة المستشيرة و توجيه لها.

أهمية الاستشارة

لقد برزت الحاجة للاستشارة مع بروز التطور التكنولوجي الذي زاد من أهمية الاهتمام بالتخصصات المختلفة و أسهم إسهاما كبيرا في توسيع حجم المنظمات، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الاستعانة و

الاعتماد على خبرات المستشارين، كما كان لهذا التطور المتجدد مساهمة فعالة في إيجاد وبروز أوضاع جديدة و معقدة في القطاع العام، مما استدعى إعادة هيكلة المنظمات و اللجوء إلى الخبرات الفنية المتخصصة لمواجهة التغييرات السريعة و المتجددة.

مراحل العملية الإستشارية:

1 – جمع و تحليل الحقائق: يعتمد العمل الاستشاري أساسا على توجيه الجهود نحو دراسة مشكلة قائمة أو متوقعة و تقديم الحلول التي تساهم بشكل فعال في معالجة تلك المشكلة، ولتحقيق ذلك لابد من تحديد المشكلة أولا، من خلال جمع و تحديد البيانات والمعلومات و الحقائق الضرورية، ثم القيام بتحليل هذه المعلومات و الحقائق لاستخلاص النتائج و الحلول والبدائل المناسبة لحل هذه المشكلة.

2– التخطيط: يعتبر التخطيط أهم مرحلة من مراحل العمل الاستشاري و الأساس الذي ترتكز عليه المراحل الأخرى، ففي هذه المرحلة تمزج كل عناصر العمل الاستشاري و لا بد من أن تكون وحدات منفصلة، و لا تشرح الحقائق دلالاتها بالنسبة للمستقبل إلا بفضل التخطيط، فهو بذلك يتضمن مجموعة واسعة من الواجبات والوظائف بعضها يدون مثل وضع جدول توقيت و إتمام أجزاء الانتاج المحددة، و بعضها الآخر يستخدم قدرات فكرية عالية في محاولة التنبؤ بالاحتياجات والطلبات و حجم العمليات للسنوات العديدة المقبلة.

3– التنظيم: يمكن تعريف التنظيم بأنه الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعية لتحقيق غرض مرسوم و يعرف أيضا بأنه عبارة عن مجموعة من الأفراد توحد جهودها الفردية بشكل مرتب محسوس لتحقيق مهمة متفق عليها.

فالتنظيم عملية إدارية أساسية تقضي بدراسة هيكل الإدارة وأهدافها و مهامها و مسؤولياتها، و أساليب و طرق العمل فيها، وذلك بهدف تمكينها من تقديم الخدمات التي أوجدت من أجلها بأقل كلفة ممكنة و أقصر وقت معقول و أكبر انتاجية، وهذا ما يستلزم تحديد أوجه النشاط المتنوعة و تجميعها بشكل منطقي يساعد على سهولة أدائها.

أهداف الإستشارة:

نتيجة ظل التطور الحاصل وتزايد أعباء الإدارة وتعقد مشكلاتها الإدارية التي تتطلب السرعة والدقة في المعالجة، أصبحت الإدارة الحديثة اليوم في حاجة ملحة إلى الاستشارة لتخفيف العبء عليها ولتسهيل نشاط الحكومة من خلال اللجوء إلى الخبراء وذوي الكفاءات الفنية، وبذلك تتيح لنفسها إمكانية الإطلاع الفرعي على المشاكل والمهام، إلى جانب فعالية تنفيذ القرارات والسياسات في الإطار الإداري، الأمر الذي يسهل ربط المعلومات بالنشاط الحكومي التنفيذي.

تعمل الاستشارة على تبسيط مهام الإدارة والتخلص من عامل الضغط الزمني، فقد لا يتسع الوقت أمام الرئيس الإداري المختص لدراسة كل المواضيع وحل كل المشاكل والمعوقات فتقوم الهيئات الاستشارية بدراسة وتمحيص ما طلب منها دراسته ، وجمع كل ما يتعلق بموضوع الدراسة من وثائق ومعلومات وبيانات وإجراء ما يتطلبه الحال من تحليل وتفسير، وبعدها مرحلة إسداء النصح إلى الجهات المستشيرة.
لقد أصبحت كل الإدارات على العموم تلجأ إلى الاستشارة بهدف الرفع من كفاءة النشاط الإداري، و بهدف ضمان المشاركة الجماعية والمساهمة في إصدار القرار السياسي أو الإداري، وهذا ما يعتبر تطبيقا حيا للنظام الديمقراطي.